# مسارات السياسة التركية ( ١٩٣٩-١٩٦٠)

م. د احمد ناظم عباس

وزارة التربية /مديرية تربية الكرخ /٣

Drahmedna4@gmail.com

# مسارات السياسة التركية ( ١٩٣٩-١٩٦٠)

**م. د احمد ناظم عباس**

**المُلخص:**

انصبت جهود مصطفى كمال اتاتورك إلى تخليص تركيا من المخاطر الخارجية المكتنفة بها، وفعلاً تكللت جهوده بالنجاح، إذ قامت الدول الغربية بالاعتراف بالجمهورية التركية. وما ان استتبت الامور في داخل تركيا، حتى قام اتاتورك بالتقرب من الغرب، عن طريق اتباع سياسية تحديث بواسطة تنفيذ مجموعة من القوانين التي اصدرها في هذا الشأن، إذ قام بتبديل الحروف العربية إلى الحروف اللاتينية، وإلغاء الخلافة، وتغير قانون الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين. فقد كان يعتقد ان تطبيق هذه الامور في السياسة الداخلية؛ كان يعني من وجه نظره التقرب من العالم الغربي عن طريق تبني المدنية الغربية، وبذلك استطاع اتاتورك وطيلة مدة حكمه في مطلع العشرينيات من القرن العشرين إلى وفاته عام ١٩٣٨، ابعاد تركيا عن طابعاها الشرقي.

جاء هذا البحث ليسلط الضوء ولو بشكل موجز على مسارات السياسية التركية للأعوام ( ١٩٣٩- ١٩٦٠)، إذ مثل التأريخ الاول نشوب الحرب العالمية الثانية الذي تزامن مع تولي عصمت اينونو السلطة، إذ نهج سياسة سلفه اتاتورك في السياستين الداخلية والخارجية ؛ بينما مثل التأريخ الثاني حدث اول انقلاب عسكري في تركيا المعاصرة ، في ٢٧ أيار ١٩٦٠ ، والذي تلاه الكثير من الاضطرابات السياسية والاقتصادية.

قسم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسة، تناول المحور الاول موقف تركيا من اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، ذلك الموقف الذي كان بمثابة نقطة الانطلاق لتركيا في تحولها نحو الغرب الاوربي، بينما تطرق المحور الثاني إلى سياسة تركيا الداخلية ١٩٤٥-١٩٥٠، والذي ناقش بشكل موجز التطورات الاقتصادية الزراعية

والصناعية والتجارية في تركيا، في حين درس المحور الثالث اوضاع تركيا عقب تولي الحزب الديمقراطي السلطة ١٩٥٠-١٩٦٠، إذ وضح سياسة الحزب الديمقراطي طيلة عشر سنوات، كما الاشارة الى ابرز المشاكل الداخلية التي عانت منها تركيا في تلك المرحلة.

**الكلمات المفتاحية: تركيا، عصمت اينونو، الحزب الديمقراطي.**

## Trajectories of Turkish politics (1939-1960)

**Abstract:**

Mustafa Kemal Ataturk's efforts focused on ridding Turkey of the external dangers surrounding it, and indeed his efforts were crowned with success, as the Western countries recognized the Turkish Republic. And as soon as things settled inside Turkey, Atatürk approached the West, by following a policy of modernization by implementing a set of laws he issued in this regard, as he changed the Arabic letters to Latin letters, abolished the caliphate, and changed the personal status law and other laws . It was believed that the application of these matters in domestic politics; From his point of view, it meant rapprochement with the Western world by adopting Western civilization, and thus Ataturk was able, throughout his rule in the early twenties of the twentieth century until his death in 1938, to distance Turkey from its eastern character.

This research came to shed light, albeit briefly, on the political developments in Turkey for the years (1939-1960), as the first date represented the outbreak of World War II, which coincided with the assumption of power by Ismet Inonu, as the policy of his predecessor Atatürk in the internal and external policies; While the second date represented the first military coup in contemporary Turkey, on May 27, 1960, which was followed by much political and economic upheaval.

The research was divided into three main axes. The first axis dealt with Turkey's position on the outbreak of World War II (1939-1945), that position that served as the starting point for Turkey in its transformation towards the European West, while the second axis dealt with Turkey's internal policy 1945-1950, which It briefly discussed the economic, agricultural, industrial and commercial developments in Turkey, while the third axis studied the conditions of Turkey after the Democratic Party assumed power 1950-1960, as it clarified the policy of the Democratic Party for ten years, as well as referring to the most prominent internal problems that Turkey suffered from at that stage.

**Keywords: Turkey, Ismet Inonu, Democratic Party.**

**أولاً: موقف تركيا من الحرب العالمية الثانية( ١٩٣٩-١٩٤٥)**

منذ نشوب الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩، ظلت تركيا تلتزم الحياد وتراقب ما تؤول اليه الاحداث وكانت الآراء في دوائر الحزب الحاكم حزب الشعب الجمهوري متأرجحة بحسب النجاحات التي تحققها الدول المتحاربة ، ولحين هزيمة المانيا في ستالينغراد في كانون الثاني ١٩٤٣ ، كانت برلين مستفيدة من موقف انقرة المحايد. ولكن ما ان بدأت الامور تنقلب ضد قوى المحور حتى اخذت تركيا تعيد النظر في سياستها ازاء طرفي النزاع . فقد حاولت تركيا بحلول عام ١٩٤٤ الاشتراك بالحرب ، فلاقت اعتراضاً من الاتحاد السوفياتي والذي طالب باستبعادها من المشاركة في أي مؤتمر بعد الحرب [١] .

وما ان وضعت الحرب اوزارها ، حتى انقسم العالم على كتلتين تزعمت الاولى الولايات المتحدة الامريكية ، في حين تزعم الاتحاد السوفياتي الكتلة الثانية، وبدأت معالم حرب جديدة عرفت بـ (الحرب الباردة) . وكانت للكتلتين كلتيهما تطلعاتهما في المنطقة ، فالسوفيت ما زالوا يحلمون بالحكم القيصري القديم بالوصول الى المياه الدافئة . فبدأ الاتحاد السوفياتي باعادة النظر باتفاقية مونترو المتعلقة بالمضايق التركية في مؤتمر يالطا في شباط ١٩٤٥ [٢] كما طالب بولايتي قارص (Kars) واردهان (Ardahan) في اعقاب

قيام جمهورية اذربيجان في ايران عام ١٩٤٥. [٣] وعلى اثر اعلان تركيا الحرب على دول المحور في ٢٣ شباط ١٩٤٥ أقدم الاتحاد السوفياتي من جانب واحد على الغاء اتفاقية الصداقة والحياد التي وقعها عام ١٩٢٥ . [٤] وسلم الاتحاد السوفياتي مذكرتين الى تركيا الاولى في ١٩ آذار ١٩٤٥ الغى بموجبها معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء والثانية في ٧ حزيران ١٩٤٥ طالب فيها بانشاء قواعد سوفياتية على المضايق فضلاً عن مطالبته بعودة الاقاليم الشرقية قارص (Kars) واردهان (Ardahan) [٥] كما شجع السوفيت الارمن على الانفصال عن تركيا ، إذ قدم الارمن مذكرة الى مؤتمر سان فرانسيسكو طالبوا فيها ضم ارمينيا التركية الى جمهورية ارمينيا السوفياتية . [٦]

تجددت دعوة الاتحاد السوفياتي بشأن تعديل الحدود بين تركيا والاتحاد السوفياتي في مؤتمر بوتسدام . [٧] الذي عقد في تموز – آب ١٩٤٥ وبحضور الدول الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا) . [٨] وهكذا وجدت تركيا ان التهديدات الخارجية باتت تهدد امنها القومي ، وان عليها السعي الى كسب ود الغرب ولا سيما ان عامل النصر الذي حققه الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، عامل مضاف الا ان المستقبل سيكون الى جانب الحلفاء ونظامهم السياسي.[٩] فكان لا بد لها من التخلي عن نظام الحزب الواحد الذي اثبت اخفاقه في كل من المانيا وايطاليا ، وكان لا بد لها من تطبيق نظام تعدد الاحزاب ، واشاعة نظام الاقتصاد الحر في البلاد ، فهما الباب الذي ستدخل منه الى عالم النظام الغربي والحصول على دعمه . [١٠]

كما سارعت تركيا في عام ١٩٤٨ الى الانضمام لمنظمة التعاون الاقتصادي الاوربي (OEEC) . وفي عام ١٩٥٠ ارتبطت تركيا بالمجلس الاوربي . فضلاً عن سعيها الدؤوب الى الوصول الى عضوية كاملة في حلف شمال الاطلسي (الناتو) الذي دعيت اليه عام ١٩٤٩. [١١]

وهنا لا بد من القول ان تأثير عامل القوة المتغير بين الامبراطورية العثمانية والدول الغربية ظل يشغل اذهان الساسة الاتراك ، لتأثيره في السياسة الخارجية للجمهورية التركية ، لقد كانت احدى سمات الامبراطورية العثمانية البارزة هي الهوية الفعلية المحددة

لكل من سيادة الدولة ، والقوة العسكرية ، وكان هناك فرقٌ قليل بين اجهزة الدولة المدنية والعسكرية . ويمكن القول ان الحاكم المدني كان في ذات الوقت الحاكم العسكري ، والذي ما لبثوا ان بدأوا يستولون على السلطة بشكل فعلي بحيث اصبح السلطان العثماني اشبه بدمية في ايديهم . [١٢] ولهذا اخذت السلطة بالتفكير جدياً بحركة الاصلاح العثمانية في القرن التاسع عشر والتي بدأت بإصلاح التعليم ، والجيش ، وكان القصد منه ان يكون الجيش الذي بدأت بتدريبه على التقنيات الحديثة ، ثم بدأ هؤلاء الخريجون ينظرون الى انفسهم كطليعة ملزمة بإحداث الاصلاحات السياسية اضافةً الى التجديد التقني ، والتي طفت على سطح الاحداث سنة ١٨٧٦ عند الاطاحة بالسلطان عبد العزيز ، واصدار الدستور التركي الاول . وهذه الحركة في حد ذاتها تعتبر انقلاباً جوهرياً عسكرياً ، حيث عدوا في نظر خلفهم في القرن العشرين مصدراً مهماً من مصادر الالهام والشرعية التاريخية للانقلابات اللاحقة .[١٣] وتوصل القادة الاتراك في النهاية الى قناعة بان من المحتم على مجتمعهم ونظامهم السياسي انتهاج او تبني القيم والافكار ونمط المؤسسات الغربية ، وكان موقف اتاتورك من هذه المسألة متطرفاً الى حد بعيد ، فأصدر تشريعات قانونية خاصة بالتحول نحو النهج الغربي (التغريب) ونستطيع القول انه اضمر كرهاً شديداً وساخراً ضد المؤسسات الدينية، والتي عدها احد المرتكزات الفكرية والثقافية الاساسية التي تحول دون تقدم تركيا، اضافة الى كونها حجر عثرة تحول دون الحصول على مساعدات الغرب وعندما خلفه عصمت اينونو كان اشد حذراً من اتاتورك في سياسته الخارجية ، وفي هذا الصدد يشير د. فرانك تاجو " **ان هناك من يرى ان الضغط السوفياتي كان وراء اندفاع تركيا نحو الغرب ، وهذا الاعتقاد لا صحة له لان السوفيت حاولوا منع تطور نهج التغريب الذي مارسته تركيا ، وان الاتراك في الحقيقة يشعرون بالحاجة الملحة الى ضرورة إقناع الغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تقديم الدعم والمساعدة لهم** " . [١٤] .

**ثانياً: سياسة تركيا الداخلية ١٩٤٥-١٩٥٠:**

اثناء الحرب العالمية الثانية ، ارتفعت الاسعار وازداد التضخم ، وتدهورت اوضاع اصحاب الدخول الثابتة ، في حين ازداد الذين كانوا يعيشون على ثمار التجارة والصناعة غناً ، علاوة على ذلك فان عائد الدولة بقي ثابتاً وغير كافي لتلبية مستلزمات الدولة بسبب ميزانية الدفاع لسنوات الحرب [١٥] ولغرض دعم النشاط الاقتصادي للدولة في تركيا بعد الحرب ١٩٤٥ -١٩٥٠ تم فرض نظام الضرائب والذي عرف بـ ( Varlik Vergisi)[١٦] .

كانت الاجراءات الاقتصادية التي اعتمدت عليها الحكومة التركية خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين قد هيأت المجال لهذا التغيير ، فالمؤسسات التي أنشئت لحماية الفلاحين من الاستغلال ، وظفت لصالح الملاكين والتجار الذين استغلوا هذه القروض التي منحتها الدولة لتحسين ظروفهم وزيادة ثرواتهم على حساب الفلاحين . [١٧] وانسحب الامر الى القطاعين الصناعي والتجاري ، فقد اخفقت الدولة في تحويل اصحاب رؤوس الاموال الى الرأسماليين والصناعيين من اجل الاسهام في بناء قاعدة صناعية متطورة . [١٨]

وفي الاول من تشرين الثاني ١٩٤٥ أشار الرئيس عصمت اينونو في خطابه الافتتاحي لدورة البرلمان بأنه مستعد لاجراء تعديلات كبيرة في النظام السياسي وان تكون هذه التعديلات متماشية مع الظروف والمتغيرات في العالم . [١٩] ويشير الكاتب فراي (Frey) الى انه " **قد تغيرت النخبة البديلة وانتشرت مفاهيم وعقائد ديمقراطية بشكل شخصي عبر اوساط مجموعة كبيرة من الاتراك ، والدليل القاطع لدى اينونو حول ايجاد نظام حزبي متعدد لتخفيض حالة التوتر والقلق الاجتماعي وسط كل الجماعات** " [٢٠] . وذلك بعد فشل الخطة الخمسية التي قدمها اينونو والتي عجزت امكانيات الدولة عن القيام بصناعات ثقيلة دون مشاركة رأس المال الخاص ورأس المال الاجنبي والذي بات المحفز الكبير لقيام صناعات تركية متقدمة . [٢١] وتمكنت تركيا من خلال محاولاتها للانضمام الى المعسكر الغربي وبدعم الولايات المتحدة الامريكية التي ساندت تركيا على وفق (مبدأ

ترومان* )[٢٢] إذ قدمت لها مساعدات مالية كبيرة . [٢٣] وكان الدعم الغربي – الامريكي وفق مبدأ ترومان ضد سياسة توسع الدولة وسيطرتها على الحياة الاقتصادية وان هذه المساعدات هدفت بالدرجة الاساس الى احتواء النظام الشيوعي ، ولكنه في نفس الوقت قدمت على امل تشجيع المؤسسات الاقتصادية الخاصة في تركيا . [٢٤]

جاءت إحالة المارشال فوزي جقماق (F. Gakmak) [٢٥] رئيس اركان الجيش منذ عام ١٩٢١ على التقاعد في ٢١ كانون الثاني ١٩٤٤ ، بعد بلوغه السن القانونية لتعطي دليلاً آخر على تفكك نظام الحزب الواحد ، ولتنشأ من صميم حزب الشعب الجمهوري نفسه نواة المعارضة ، وتشكل فيما بعد حزباً شرعياً رئيساً . [٢٦] ولعل من نافلة القول بانه عندما تشكل حزب الشعب الجمهوري اتبع النظام الهرمي من خلال سيادة النخبة المثقفة البيروقراطية العسكرية على المستوى الوطني ، في حين منح النبلاء والاشراف بعض الامتيازات ، وظلت عملية التنسيق بين الطرفين معقدة [٢٧] فالبيروقراطية العسكرية في ظل زعامة مصطفى كمال لم تكن تستند الى قاعدة واحدة ، اضافة الى ان الكمالية قوبلت بعد تأسيس الجمهورية بعدم الرضا الكامل وخاصة من قبل مجموعة من الضباط في المراتب العليا ، والذين اسسوا معارضة فيما بعد قوية داخل المجلس الوطني التركي الكبير ، واستمروا بعملهم كقادة معارضة على الرغم من محاولات كمال لاخضاعهم وجعل دورهم ثانوي خاصة بعد ان حوكم بعض منهم في اعقاب الثورة في جنوب الاناضول عام ١٩٢٥. [٢٨]

توجه اول انتقاد ضد اجراءات اينونو الاقتصادية ، وسياسة الحزب الواحد من اربعة اعضاء من حزب الشعب الجمهوري وهم (جلال بايار Celal Bayar) رجل الاعمال المصرفي [٢٩] ،رفيق كورالتان (Rafik Korultan) [٣٠]وعدنان مندريس (Adnan Menderis)[٣١] والمؤرخ فؤاد كوبرولو (Fuad Koprulu)[٣٢]، فقد اقترحوا ان تقوم الدولة بتنفيذ مبدأ السيادة الوطنية بشكل كامل كما وردت في دستور عام ١٩٢٤، وان يتم القيام بالعمل الحزبي طبقاً لمبادئ الديمقراطية ، مما ادى الى طرد ثلاثتهم من حزب الشعب ، فيما قدم جلال بايار استقالته في ١ كانون الاول ١٩٤٥ [٣٣] .

وفي بداية عام ١٩٤٦ قدم الاربعة طلباً رسمياً لتأسيس الحزب الديمقراطي الذي اعلن رسمياً عن تأسيسه في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦ [٣٤] ، والذي يعد تأسسه انعطافة كبيرة في مسيرة الحياة السياسية التركية فلأول مرة يؤسس حزب بعيد عن اوامر حزب الشعب الجمهوري . ويصف كمال كربات Kemal Karpat الذي كتب عن هذه المدة " **ان السنة في ٢١ تموز ١٩٤٦ ولغاية ١٢ تموز ١٩٤٧ كانت حاسمة في ترسيخ سياسة التعددية الحزبية ، ففي ١٢ تموز القى الرئيس اينونو بثقله بصراحة وراء المعتدلين في حزبه واستبعد خيار الحزب الواحد ومنحت المعارضة حرية الفعل والمساواة بالحزب الجمهوري.** " [٣٥] وهنا لابد من التنويه الى ان حزب النهضة القومي (Milli Kalkinma Partisi) كان قد سبق الحزب الديمقراطي في التأسيس عندما اقدم نوري دميراغ (Nory Demirag) مع مجموعة من القوميين الاتراك من ذوي الاتجاهات الدينية بطلب الى الحكومة التركية في ٦ تموز ١٩٤٥ للموافقة على تأسيس حزب سياسي كمحاولة اولى للقيام بدور المعارضة ، ويعد هذا الحزب اول حزب معارض يشكل بصورة رسمية بعد الحرب العالمية الاولى ، الا ان الحزب لم يؤد دوراً فعالاً على الساحة السياسية التركية . [٣٦]

على الرغم من إدراك أعضاء الحزب الديمقراطي بعدم وجود الفرصة المناسبة لهم بالفوز في انتخابات ٢٤ تموز عام ١٩٤٦ ، الا انهم سعوا بجدية لاثبات وجودهم . وهكذا حصل حزب الشعب الجمهوري على ٣٩٦ مقعداً من بين (٤٦٥) مقعداً في حين حصل الحزب الديمقراطي على (٦٢) مقعداً فيما حصل المستقلون على ٧ مقاعد فقط . [٣٧] وفي اليوم الثاني للانتخابات وجه بايار رسالة الى الرئيس عصمت اينونو يتهمه بان الانتخابات جرت تحت ضغط الحكومة وان نتائجها قد زيفت . [٣٨]

وظهرت الى جانب الحزب الديمقراطي احزاب اخرى اسست خلال مدة لا تتجاوز السنة ، ذات ميول واتجاهات متباينة منها الحزب الاشتراكي (Sosyal partisi) الذي اسسه اسعد عادل مستجاب اوغلو (Asaad Adiloglu) في اسطنبول في ١٤ ايار ١٩٤٦. [٣٩] وقد اصدر هذا الحزب جريدة باسم الحقيقة (Gercek) [٤٠] واتهم الحزب

بالشيوعية وقدم زعيمه عدة مرات للمحاكم المدنية والعسكرية . [٤١] وهناك حزب العمال والفلاحين التركي (Turkiye Iscive Cift Ci partisi) الذي تأسس في ١٧ حزيران ١٩٤٦ والذي اكد في منهاجه على دعم طبقتي العمال والفلاحين وتوسيع الحريات الديمقراطية. [٤٢] فضلاً عن احزاب اخرى مثل الحزب الديمقراطي الليبرالي ، والحزب الديمقراطي الاشتراكي وهي احزاب قليلة الاهمية .[٤٣]

وأسس الحزب المحافظ التركي Turk Muhafaz Partisi في حزيران ١٩٤٧ بزعامة جواد رفعت اتيلهان Cevdet Rifaat Atilhan [٤٤]، كما اسس في تموز عام ١٩٤٨ حزب الامة (Millet partisi) على اثر انشقاق حصل في الحزب الديمقراطي ، الذي خيب آمال الكثيرين من ذوي الاتجاه الديني لرفضه الاعلان بصراحة الوقوف ضد الاجراءات والمبادئ الكمالية .[٤٥] وقد نما هذا الحزب بسرعة إذ استقطب ذوي الاتجاهات الدينية وتجاوزت فروعه في انحاء البلاد (٢٠٠٠) فرع وكان لسان حاله جريدة الصبح الجديد (يني صباح .)[٤٦] وتولى رئاسة الحزب المارشال فوزي جاقماق الذي كان قد احيل على التقاعد عام ١٩٤٤ [٤٧]، وبعد وفاته تعاقب على رئاسة الحزب حكمت بايور عثمان بلوباشي.[٤٨] اعلنت حكومة الديمقراطيين حل الحزب في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٤. [٤٩] وقد اعيد تشكيل الحزب مرة اخرى باسم جديد هو (حزب الامة الجمهوري Gumburiyet Millet Partisi). [٥٠]

لم تمارس المعارضة نشاطاً ملحوظاً حتى المدة التي تلت انتخابات عام ١٩٤٦ ، لعدة اسباب منها سياسة حكومة رجب بكر ١٥ آب ١٩٤٦-١٩ أيلول ١٩٤٧ المتشددة ضد المعارضة [٥١] وتمسكها بمبدأ الحزب الواحد ، فضلا عن المشكلات الاقتصادية التي واجهتها تركيا [٥٢]. وقد واجهت سياسة حكومة رجب بكر معارضة من حزب الشعب نفسه حتى تبلورت في مجموعتين الاولى تزعمها رجب بكر والذي مثل الاتجاه المتشدد تجاه المعارضة ، والمجموعة الثانية ضمت الشباب من اصحاب الفكر الليبرالي ممن يؤيدون نظام تعدد الاحزاب وتزعم هذه المجموعة نهاد ايريم [٥٣]

وكان عصمت اينونو من مؤيدي المجموعة الثانية ، والذي انعكس على اصدار اينونو بيانه المعروف ببيان ١٢ تموز لتعدد الاحزاب والذي جاء فيه : " **ان الحزب المعارض الذي يستخدم وسائل شرعية لا ثورية، يجب ان يتمتع بامتيازات الحزب الحاكم نفسها ، وعليه فاني بوصفي رئيساً للجمهورية عد مسؤولاً امام الحزبيين .. ان الحكومة مسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام الا ان موافقتها المتوازنة تجاه جميع الاحزاب السياسية الشرعية هي الضمان الاساسي للحياة السياسية ... وسوف تعمل المعارضة في امان من دون خوف من ان يحلها الحزب الحاكم**". (٥٤)

وازاء هذا الموقف شدد جلال بايار على وجوب استقالة رئيس الحكومة رجب بكير ، والذي اتهمه بالعداء الشديد للحزب الديمقراطي . بل ان بايار ابدى عدم ارتياحه من كون رئيس الجمهورية رئيساً للحزب الحاكم . (٥٥)

وهكذا سقطت حكومة رجب بكر في ١٩ أيلول ١٩٤٧ . (٥٦) وفتحت صفحة جديدة بين حكومة حسن سقا والحزب الديمقراطي حتى قيل ان عناصر الحزب الديمقراطي قد استقبلت عصمت اينونو استقبالاً حاراً عند عودته الى انقرة ، من جولة مع احد نواب الحزب الديمقراطي لشرح سياسة الحكومة الجديدة . (٥٧)

وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ عقد حزب الشعب مؤتمره العام السابع والذي أُعيد فيه انتخاب عصمت اينونو رئيساً للحزب ، وحلمي اوران ، نائباً للرئيس ، وقرر فصل رئاسة الحزب عن رئاسة الجمهورية ، كما اتخذ عدة قرارات تعزز نظام تعدد الاحزاب . (٥٨) وقد خلق هذا التطور نوعاً من الاعتدال في الحزب الحاكم في حين انعكس على الحزب الديمقراطي المعارض ، أن فبرزت في صفوفه نوع من المعارضة اذ وجهت الانتقادات الى قيادة الحزب ، مما ادى الى استقالة عدد من اعضائه عام ١٩٤٨. (٥٩) الذين قرروا في العام نفسه تشكيل حزب جديد بعد ان تباحثوا مع فوزي جقماق (F. Gakmak) لتولي رئاسة الحزب مستلهمين عدداً من افكاره في بناء العقيدة السياسية للحزب الجديد. (٦٠) فتم الاتفاق بين فوزي جقماق وكنعان اونر وحكمت بابور وصادق الدوغان على تأسيس حزب الامة (Millet partisei) بعد استقالتهم من الحزب الديمقراطي واعلنوا عن هذا

التأسيس رسمياً في ٥ تموز ١٩٤٨ والذي جاء منهاجه مغايراً لمنهج الحزب الديمقراطي.[٦١]

جرت الانتخابات العامة في تركيا في ١٤ أيار ١٩٥٠ ، وشارك فيها ما يقرب من ٨٨% من السكان .[٦٢] وعلى الرغم مما كان يبدو فان المبادرة السياسية كانت بيد الجمهوريين ، لكن النتائج اسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي * إذ حصل على (٤٠٨) مقاعد في البرلمان ، في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على (٦٩) مقعداً ، وحصل حزب الامة على مقعد واحد ، فيما حصل المستقلون على (٩) مقاعد .[٦٣] .

**ثالثاً: اوضاع تركيا عقب تولي الحزب الديمقراطي السلطة ١٩٥٠-١٩٦٠:**

شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً كبيراً في تاريخ تركيا الحديث وبداية تحول في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها ، والتي لقيت ارتياحاً ملحوظاً في الاوساط الغربية . وقد وصفتها الولايات المتحدة الامريكية بأنها انتصار للديمقراطية.[٦٤] وعقب اعلان نتائج الانتخابات انتقل الحكم دستورياً الى الحزب الديمقراطي ، إذ انتخب جلال بايار رئيساً للجمهورية في ٢٢ أيار ١٩٥٠ والذي كلف بدوره عدنان مندريس لتشكيل اول وزارة لحكومة الديمقراطيين .[٦٥] والتي تضمن برنامجها القضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني ، وتحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم ، وتأكيد حرية الصحافة ، وتمسك الحكومة بمكافحة الافكار المعادية للسياسة الكمالية أي (الافكار الدينية – الشيوعية)[٦٦] اما سياستها الخارجية فقد اعلنت استمرارها في سياسة تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية وفتح الابواب امام الرأسمال الاجنبي ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية في مقدمة البلدان الرأسمالية الكبرى التي استثمرت رؤوس اموالها في تركيا ، إذ بلغت نسبة مساهمتها قرابة ٦٥% من مجموع الاستثمارات الاجنبية.[٦٧]

كما شهدت تركيا في عهد الديمقراطيين عدة تغيرات سياسية واقتصادية [٦٨] واجتماعية حملت في طياتها بذور العوامل التي مهدت الى قيام انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ . ففي مجال السياسة الاقتصادية ركزت على مسألتين أساسيتين الاولى تحسين اوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية ، والثانية تشجيع رأس المال الخاص في القطاع

الصناعي وفتح الباب امام الرأس المال الاجنبي .[٦٩] وواصلت حكومة مندريس توزيع الاراضي العائدة الى الدولة لقاء ثمن يدفعه الفلاحون على مدى عشرين عاماً .[٧٠] فصدر قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥١ الذي تضمن اسكان الفلاحين في الاراضي السيحية الحكومية ، وبمضي سنتين على صدور القانون ذكر ان ١/١٦٣/٧٨١ هكتار وقد تحقق توزيعها لمصلحة ٣٧٨٤٩ عائلة فلاحية ، كما وزعت اراض اخرى لاغراض التنمية الحيوانية بلغت مساحتها ١/٠٤٤/٤٦٣ هكتار .[٧١] وارتفعت الاراضي المخصصة لزراعة القمح لتصل ١١٣% عام ١٩٥٧ وكذلك القطن ١٥٥% ومع ذلك هبط انتاج الحبوب اكثر في عام ١٩٥٣ واصبحت تركيا البلد المستورد للحبوب اكثر من كونها بلداً مصدراً.[٧٢] وعملت حكومة مندريس على انشاء السدود وادخال الآلة واستخدام الاسمدة في العمليات الزراعية. [٧٣] واستخدمت الاسمدة الزراعية بشكل كبير في تركيا على الرغم من العراقيل الناشئة بسبب عدم معرفة الفلاح كيفية استخدامها سواء الاسمدة العضوية ام الحيوانية. [٧٤] كما ارتفعت اعداد الجرارات المستخدمة في الزراعة من الف جرار عام ١٩٤٥ الى اربعين الف جرار عام ١٩٥٤ .[٧٥] وتدخلت الدولة لدعم الاسعار إذ كانت تدفع مبالغ لشراء مادة الحبوب بضعف السعر العالمي .[٧٦] الا ان هذه الاعانات الحكومية لم تصل بشكل مباشر الى الفلاحين بل توجهت لمنفعة كبار ملاكي الاراضي فبلغت الاعتمادات التي خصصت لهم خلال المدة ١٩٥٠-١٩٥٦ (٩.٧) مليون ليرة في حين لم تتجاوز تلك الاعتمادات طيلة المدة ١٩٤٥-١٩٥٠ سوى (٣) ملايين ليرة .[٧٧] وهكذا كانت حصيلة هذه الانجازات لخدمة ملاكي الاارضي ، إذ بلغت نسبة ما استورد لصالحهم ٩٠% وما استورد لصالح صغار الفلاحين ٨% والباقي لمزارع الدولة. [٧٨]

اما الصناعة فقد استطاعت الحكومة ، ايجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة ونقلت مشروعات الحكومة الى القطاع الخاص .[٧٩]

كما انشأت الحكومة عام ١٩٥٠ مصرف الانماء الصناعي وذلك لتقديم العون للقطاع الخاص وقد بلغت قيمة القروض التي منحها المصرف عام ١٩٥٤ ما يقرب من (١١٧)

مليون ليرة ، وبلغت حصة القطاع الخاص من التصنيع في عام ١٩٥٠ نسبة ٥٨% ارتفعت الى ٦٥% في عام ١٩٥٤. [٨٠]

وشهدت صناعات الانسجة والسمنت والفولاذ وانتاج الطاقة الكهربائية تقدماً ملموساً ، كما زاد نشاط تحضير الاطعمة من المنتوجات الحيوانية (اللحوم والاسماك والحليب)[٨١] وشهدت مشاريع الاستثمار ولا سيما في قطاع البناء تطوراً كبيراً .[٨٢]

واستمر تدهور الاقتصاد التركي الذي جاء نتيجة حتمية للسياسة القائمة على عدم التخطيط واعتمادها على مبدأ الانفتاح الاقتصادي وابعاد اشراف الدولة كلياً عن الحياة الاقتصادية ، وعلى الرغم من ان تلك السياسة ادت الى انتعاش في الاقتصاد التركي الا ان السنوات التالية افرزت العديد من المشاكل .[٨٣] مما حدا بالحكومة التركية الى الاتجاه صوب الاعتماد على المساعدات الامريكية والتي احدثت تطوراً نسبياً في الصناعة للمرة الاولى في تاريخ حكم الديمقراطيين واحد اسباب حصول الحزب الديمقراطي على الفوز في انتخابات عام ١٩٥٤. [٨٤] ولتظهر فيما بعد بوصفها مشكلة اقتصادية خطيرة وهي مشكلة الديون ، التي ارتفعت الى خمسة مليارات ليرة عام ١٩٦٠. [٨٥] وأصبحت مشكلة البطالة من اهم المشكلات الاجتماعية التي واجهت حكومة الديمقراطيين خلال عقد الخمسينات ، فقد كان للسياسة الاقتصادية اثرها في تقليل فرص العمل الزراعي ، مما ادى الى هجرة اعداد كبيرة الى المدن التركية ، فارتفعت نسبة العاطلين في المدن الى ٥٠%. [٨٦] ولم تستطع حملة التصنيع التي شهدتها البلاد خلال المدة نفسها من التخفيف من حدة البطالة . [٨٧] بل ازدادت بسبب انهاء عقود الاف من العمال الاتراك العاملين في بلدان اوربا الغربية. [٨٨]

وزادت الفجوة بين الريف والمدينة فهناك نسبة ٣٨% من السكان تقريباً تعيش في فقر مدقع وتحصل على دخل منخفض جداً بحيث لا يلبي الاحتياجات الاساسية وان ما يقرب من ٥% هم من الاغنياء جداً .[٨٩] وادت الهجرة الى خلق حالة من اليأس والاحباط لدى المهاجرين الذين اصطدموا بانماط الحياة الجديدة في المدن وتكاليفها الباهضة في السكن والمعيشة .[٩٠] وهكذا انتشرت مئات الاكواخ الصغيرة حول المدن الرئيسة الاربع

(اسطنبول وانقرة وازمير وادنة) والذين اصبحوا يشكلون ١/٥ عدد سكان هذه المدن في عام ١٩٨٠. [٩١]

ولا بد هنا من الاشارة الى اهمية هذه المسألة للحزب الديمقراطي والذي كان قد اعتمد في وصوله الى السلطة على كسب تأييد ابناء الريف الذين يشكلون نسبة ٧٥% من الناخبين.[٩٢] فضلا عن اصحاب المهن وكبار المقاولين الذين حصلوا على امتيازات مالية كبيرة .[٩٣]

وخلقت سياسة الحزب هذه حالة من التذمر بين اصحاب الدخول الثابتة المحدودة [٩٤] ، مما انعكس على موقفهم تجاه الحزب الديمقراطي الذي جاءت معالجته للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية غير مرضية لمعظم هؤلاء[٩٥] (انظر الجدول ) :

**التركيب الحرفي لآباء العسكريون ***

| التركيب الحرفي | الضباط | عرفاء مهنيون |
|---|---|---|
| ضباط او عرفاء مهنيون | %١١.٧ | %٢,٢ |
| موظفون مدنيون | %٣٤.٧ | %١٧.٧ |
| رجال تجارة . صناعيون . مقاولون | %٧.٩ | %٢.٦ |
| عمال | %٥.٠ | %١٦.٠ |
| تجار صغار وحرفيون | %١٣.٣ | %١٦.٧ |
| فلاحون | %١٤.٢ | %٣٧.٨ |
| مهن حرة | %١٢.٩ | %٦.٢ |
| اصحاب دخول | - | %٠.٥ |

**مسقط رأس العسكريون**

| | الضباط | عرفاء مهنيون |
|---|---|---|
| القرى | %٥.٤ | %١٤.٥ |
| المدن | %٢٧.٦ | %٥٧.٥ |
| المدن الصغيرة | %٤٣.٠ | %٢٢.٥ |
| المدن الكبيرة | %٢٣.٨ | %٥.٨ |

واذا ما امعنا فيما ورد في الجدول فاننا نلاحظ سيطرة الطبقة الوسطى الجديدة للمجتمع التركي على المناصب العسكرية ، وخاصة من الضباط الشباب الذين كانوا يجدون ما يشجعهم ليعدوا انفسهم حملة للاتاتوركية وحماة لمبادئها.[٩٦] وبهذا الشكل كانت تركة اتاتورك للجيش التركي على انه ليس مسؤولاً عن السلوك اليومي للحكومة ولكن الضباط كانوا ينظرون الى انفسهم وكأنهم يستمرون بلعب دور الطليعة الثورية الذي ورثوه في المرحلة العثمانية المتآخرة ، وهذا الصراع العنيف بين هذين الالتزامين هو الذي ادى الى خلق معضلات الجيش والسياسة ، واستطاع الضباط ذوي الرتب المتوسطة في توريط قادتهم وفي استمالتهم للانقلاب " **فكان الانقلاب بالاساس انقلاباً كولونيلات بواجهة من الضباط الكبار الذين جندهم الضباط الصغار للاستفادة من تشكيلة التنظيم الهرمي في الجيش التركي**" [٩٧] . ولا ننسى بأن مشكلتا البطالة والهجرة من ابرز المشاكل التي احدثت هدراً كبيراً في القوى البشرية والاقتصادية ، وادت الى الانحراف الاجتماعي وعلى الاخص في الطبقة الوسطى من المجتمع التركي والذي خلق جواً مهيئاً تماماً لاحداث انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠ . وفي الاشهر الاخيرة قبيل الانقلاب كانت هناك ثمة مؤشرات في تزايد قلق الحكومة بشأن تردي الاوضاع الاقتصادية ، وضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية، ولاجل ذلك ترأس فطين زورلو وزير الخارجية وفداً رفيع المستوى حضر اجتماعات هيأة اتحاد المدفوعات الاوربية الذي انعقد في نيسان ١٩٦٠ وطرح فيه حاجة تركيا الى الدعم الاجنبي من اجل تنفيذ الاصلاح الاقتصادي . [٩٨]

وتبقى المسألة الدينية الركيزة المهمة في عقد الخمسينات إذ كان التحول في العلاقة بين الدين والدولة بمجيء الديمقراطيين انعطافة كبيرة في تاريخ تركيا السياسي . فقد اتبع قادة الحزب سياسة اكثر تسامحاً ممن سبقوهم ، فقد اصدر المجلس الوطني في سنة ١٩٥٠ قراراً يسمح بقراءة القرآن الكريم ، واداء الاذان باللغة العربية ، بعد ان كانا يؤديان باللغة التركية ، وسمح بتدريس مادة التربية الدينية التي اصبحت الزامية في المدارس الابتدائية وجعل التوجيه والارشاد الديني اختياراً في بقية المراحل . [٩٩] وهاجم الديمقراطيون نهج اتاتورك الذي تخلى عن الإسلام ووصفوه بالإلحاد والفساد والتحلل الخلقي والذي اوصل تركيا الى ازمة اخلاقية ولا سيما بين الشباب التركي . [١٠٠]

ان هذا التراجع تكتيكي يكمن في سببين احدهما ادارة سياسية انتخابية تنافسية، اما الثاني فهو الاقرار بتخفيض القيود عن اجراءات اتاتورك الصارمة ، لان مثل هذه الاجراءات كانت ضرورية بوصفها قواعد للاصلاح على المدى الطويل ، وعلى هذا فمن الممكن الاتفاق مع اولئك الذين لاحظوا ان سياسات الحزب الديمقراطي بدأت اكثر ديمقراطية .[١٠١]

وشهدت مدة الخمسينات انتشار الطرائق الصوفية * وظهرت منظمات واحزاب ذات ميول دينية مثل الحزب الديمقراطي الاسلامي (Islam Demokratiti Partisi) وحزب النهوض الديمقراطي (Kalkinma Demokratiti Partisi) والجمعية العسكرية المعروفة بيوك طوغو (Buyuk Dogu) وهذه الاحزاب جميعها تبنت الميول الدينية[١٠٢] وبرزت الحركة النورسية بوصفها انشط حركة دينية على الساحة التركية مستغلة التسامح الديني الذي ابداه الحزب الديمقراطي منذ عام ١٩٥٠ [١٠٣] واستطاعت كسب الانصار لها والانتشار في عموم تركيا . [١٠٤]

ان الديمقراطيين الذين وظفوا المسألة الدينية لصالحهم اعتقدوا ان العقيدة الدينية ستقف حاجزاً امام الشيوعية . [١٠٥] في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وخروج الاتحاد السوفياتي (السابق) منتصراً. [١٠٦] ولا بد من الاشارة الى ان مرحلة الخمسينات شهدت عدة مبادرات للسلام بين تركيا والاتحاد السوفياتي في القرن العشرين دون ان تحقق نتائج ملموسة ، اذ عد الاتراك هذه التحركات تكتيكاً سوفيتياً جديداً صمم لعزل تركيا عن الغرب

بخاصة بعد اقامة علاقات ودية سوفياتية – مصرية عام ١٩٥٥ ، وقيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، وتدخل الجيش الاحمر لانهاء الانتفاضة الهنغارية عام ١٩٥٦ ، ذلك كله اثار مخاوف الاتراك من تحركات الاتحاد السوفياتي السلمية فبدأت بالضغط ومحاربة الاتجاهات اليسارية. (١٠٧) ومن جهة اخرى فان الديمقراطيين حققوا نجاحاتهم الثلاثة في الانتخابات طيلة المدة ١٩٥٠-١٩٦٠ من خلال اعتمادهم على الفلاحين الذين كانوا يشكلون قرابة ٧٠% من الاصوات ، لما اتسم به هؤلاء الفلاحون من التدين.(١٠٨) ولكن سياسة التسامح الديني التي انتهجتها حكومة الحزب الديمقراطي خلقت ردود فعل عكسية وبدأت ملامح اقحام الدين في السياسة تأخذ صورتها في الشارع التركي .(١٠٩) مما اثار احزاب المعارضة الاخرى .(١١٠) ودفع بالحزب الديمقراطي الى اعادة تقييم سياسته * ، فأقر المجلس الوطني التركي الكبير قانوناً تضمن انزال عقوبة الاعدام بقادة واعضاء المنظمات والجمعيات التي تعمل على استهداف النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد ، ولا سيما تلك التي تحاول ضرب البنى العلمانية القومية للنظام الاجتماعي في تركيا. (١١١) وقدمت حكومة الديمقراطيين شكوى ضد الحزب القومي ، مفادها (ان الحزب المذكور يستغل الدين لاغراض سياسية ، ويحاول القضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد) .(١١٢) واستناداً الى هذه الشكوى فقد قررت محكمة انقرة حل الحزب القومي .(١١٣) واصدر المجلس الوطني التركي الكبير قانون (حماية الوجدان والاجتماع) والذي منع بموجبه استغلال الدين لتحقيق المآرب الشخصية والسياسية. (١١٤)

ومهما يكن من أمر ، فقد ظل الحزب الديمقراطي يوصف بأنه الحزب الذي استغل الدين لصالح اغراضه السياسية طيلة عشر سنوات ، وصفت هذه المدة بانها مدة احياء الشعور الاسلامي في تركيا وبخاصة في نظر المراقبين الغربيين ، لكنها في حقيقة امرها " **تعد تعبيراً ناتجاً عن عداء مكبوت ضد العلمانية وما ترمز اليه والذي ظل متراكماً طيلة سبعة وعشرين عاماً من الحكم الاستبدادي السلطوي**".(١١٥)

اما على المستوى الخارجي فيمكن القول ان تركيا في عقد الخمسينات حاولت ان تكون يد الغرب في المنطقة العربية ، فقد سعت ومنذ عام ١٩٥١ وبجهود حثيثة لتأسيس منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط (MEDO) ولكنها اخفقت ، وسرعان ما عادت

لتحيي امالها من خلال حلف بغداد عام ١٩٥٥ . ويقيم كمال كربات اخفاقها هـذا " **بـان الدبلوماسية التركية في الشرق الاوسط كانت تواصلاً لسياستها خلال ١٩٢٣-١٩٤٥ ، عندما تعاملت تركيا مع مشاكل المنطقة عبر فرنسا وانكلترا اكثر من تعاملها مع الغـرب الامر الذي انعكس على موقع تركيا لدى الدول العربية** ".(١١٦)

**الخاتمة:**

لا شك ان تركيا الحديثة هي وليدة اندثار الدولة العثمانية ، بعد الحـرب العالميـة الاولى، وخروجها مدحورة محتلة الاراضي من دول الحلفاء ، وسرعان ما ظهرت ردود افعال قوية تطورت الى حركة تحرير وطني بزعامة مصـطفى كمـال اتـاتورك الـذي استطاع ان يحقق وحدة الوطن التركي وسيادته ، واضعاً ايديولوجية تقوم على ستة مبادئ (الجمهورية ، الوطنية ، الشعبية ، الدولتية ، الثورية العلمانية) والتي ظلت تسـير عليهـا إلى وقتنا الحاضر.

وعلى نحوٍ عام، ادت الاوضاع الدولية الخارجية ، السياسية منها والعسكرية دوراً فـي جر تركيا الى تغييرات عديدة لتجاري التحولات الديمقراطية في الدول الغربيـة ، فطيلـة عقد الخمسينات من القرن الماضي اقدمت تركيا على تطوير البنى التحتية للمجتمع التركي (الزراعي – الصناعي – التجاري) وبشكل سريع ، مما جعل تركيا تخفـق فـي تحقيـق التنمية المطلوبة ، واوقعتها هذه السياسة في اشكاليات عديدة ، عجزت عن تقديم الحلـول الناجعة لها فضلاً عن ذلك فقد سعت تركيا خلال هذا العقد ايضـاً الـى تطـوير نهجهـا الديمقراطي ، ففتحت الباب لتأسيس الاحزاب السياسية ، التي وجدت فرصتها في تحقيـق اهدافها السياسية ، وقد تباينت هذه الاحزاب ، في أيديولوجياتها ، بين اليمـين واليسـار ، والذي سعى كل منهما الى الوصول الى اهدافه وتطبيق افكاره بممارسـات متخاصـمة ، متنافسة ، وقادت هذه الممارسات الى مرحلة خطيرة خلال السـبعينات ، إذ بـدأت هـذه القوى باستخدام اسلوب العنف السياسي ، من اجل الوصول الى السـلطة وتسـلم مقاليـد الحكم، وكادت تقع تركيا في حرب اهلية إذ تعرض المجتمع التركي الى خطـر الانقسـام

والتمحور والتفكك والضعف ، خاصة وان الحكومات التي تولت مقاليد الامور كانت ضعيفة وعاجزة عن حل مشكلات تركيا خلال هذا العقد .

بيد أن تركيا تعرضت الى المشكلات الاقتصادية المزمنة نتيجة لاخطاء السياسات الاقتصادية التي مارستها الحكومات التركية خلال مدة الخمسينات من القرن الماضي ، لتتجسد كحقيقة واقعية استعصت على الحكومات التي استلمت مقاليد الحكم لاحقاً ، والتي تمثلت بعدم التوازن النوعي والكمي بين حجم السكان والموارد الطبيعية ، وانخفاض انتاجية العمل ، ندرة الكوادر العلمية والتكنولوجية التي تسهم في تصنيع وتحديث وتحضر المجتمع ، وارتفاع معدلات البطالة ، وارتفاع الاسعار وانخفاض الاجور ، وتدهور معدلات الاستثمار ، وانخفاض معدل دخل الفرد وشحة الموارد الاقتصادية وعدم القدرة على استثمارها فأسهم ذلك كله الى شيوع حالات التذمر وعدم الرضى ، في دفع القوى والحركات السياسية الى استغلال هذه الحالة ، فجاءت ظاهرة العنف السياسي والاغتيالات كأحد ابرز نتائج هذه الازمة ، وكان في مقدمتها انقلاب أيار ١٩٦٠.

**هوامش البحث:**

(1) Jerry wayne milam : Toward independence : Asurvey of the determinants of Turkeys Foreign policy " by Naval postgraduat school, December 1978, p.4 ;- نوال عبد الجبار ظاهر الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٦٠-١٩٨٠، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٧.

(٢) وقعت اتفاقية مونترو في ٢٠ تموز ١٩٣٧ من الاتحاد السوفياتي (السابق) والولايات المتحدة الامريكية وتركيا وبريطانيا وفرنسا وبلغاريا واليونان واليابان ورومانيا ويوغسلافيا ونصت على مبدأ حرية مرور السفن التجارية والحربية في زمن السلم والحرب واعطت لتركيا حق تحسين المضايق . انظر جورج لنشوفسكي ، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر خياط (بغداد، ١٩٦٤) ص ٣٠٣-٣٠٤ .

(٣) للمزيد من التفاصيل حول جمهورية اذربيجان ، انظر كمال مظهر احمد ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر ، (بغداد ، ١٩٨٥) ص ١٤٥ -١٤٧ .

([4]) S. G. Xydis : New Light on the Big Three Grisis Over Turkey in 1945. (Middle East Journal, Vol. 14. 1960), p.417.

([5]) Jerry wayne Milam : Op. Cit. P.41.

([6]) T. C. Basbaknalik: Devlet Arsivleri Genel Muslurugu, Musulkcrkuk lle llgili Arsiv Belgeleri (Ankara 1963) S..S 253-265.

([٧]) للمزيد من التفاصيل عن مؤتمر بوتسدام انظر : مقررات مؤتمرات طهران – يالطا – بوتسدام اعداد روبيرت بيتزل ، ترجمة عبد الرضى دهيني ، (الرياض – د.ت).

([٨]) روي مكريدس ، السياسة الخارجية لدول العالم ، ترجمة حسن صعب (بيروت ،١٩٦١) ص ٤٠٥-٤٠٦ .

([9]) Jerry wayne Milam: Op. Cit. P.42.

([١٠]) بدأت تركيا بنشاطات دبلوماسية حثيثة ابدت فيها استعدادها للتجاوب مع الدول الغربية (بريطانيا والولايات المتحدة) إذ وقعت مع بريطانيا اتفاقاً في لندن في ١٠ تموز ١٩٤٥ لمجابهة المطامع السوفياتية، وما لبثت الولايات المتحدة ان ايدت هذا الاتفاق وعدة المطالب السوفيتية محاولات جديدة للعودة الى السياسة القيصرية التقليدية في الوصول الى المياه الدافئة عبر الاراضي التركية. للمزيد من التفاصيل انظر جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د . ك . و . تقارير المفوضية العراقية في انقرة ملفه ٢٧٣٧ و ١٥٦٠ . (الوضع العام في تركيا في ٢٤ /١٠/١٩٤٦) . وللمزيد من التفاصيل حول العلاقات التركية السوفياتية بعد الحرب العالمية الثانية ، انظر : زياد عزيز ، العلاقات التركية – السوفياتية ١٩٥٠-١٩٩٠ ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠ .

([11]) Jerry wayne Milam : Op. Cit. P.42.

([١٢]) اندرو فنكل واخرون ، تركيا المجتمع والدولة ،( بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٢ )، ص ٦٩ .

([١٣]) نوال عبد الجبار ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٩.

([١٤]) فرانك تاجو ، سياسة تركيا الخارجية ،(القاهرة، ١٩٨٥ )، ص ٢.

([15]) Kemal Karpat: Society Economics and politics in contemporary Turkey, London, 1964, pp. 114-116 .

([١٦]) وهو نظام ضريبي ثقيل لرأس المال ، فقد كانت تفرض الضرائب فيه على المشاريع التجارية والمنشآت الصناعية واصحاب المباني ، وكانت غايته الحد من المنتفعين من رجال الاعمال والوسطاء الذين اكتسبوا الثروة عبر السوق السوداء وتعاملاتهم في السلع المستوردة اثناء الحرب وكان يخضع الذين يعجزون عن تسديد ضرائبهم الى اعمال قاسية حتى يستكملوا تسديد مبلغ

الضريبة وقد لاقى هذا النظام انتقادات شديدة من قبل الدول الخارجية وعلى الاخص الولايات المتحدة الامريكية . انظر للتفاصيل :

CF. Faik Okte : Varlik Vergisi Eaciasi, Istanbul 1951.

(١٧) بيرج بيربيروغلو ، تركيا في ازمة من رأسمالية الدولة الى الاستعمار الجديد ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات (بغداد ، ١٩٨٣) ص ٩٤ .

(١٨)نوال عبد الجبار ظاهر الطائي، المصدر السابق، ص ٩.

(١٩) فيروز احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

(20) Frederik Frey: The Turkish Political Elite, (Cambridge, The M. I. T. press 1965) p.44.

(21)Dogan Avcioglu : Turkiye' nin Duzeni (Ankara : Bilgi Yayinevi, 1968) S.37; كذلك Max weston Thornburg : Turkey : an Economic Appraisal, Twentieth Contury Fund 1949 , pp. 35-36 .

* لم تكن الولايات المتحدة الامريكية تهتم بالوطن العربي ودول الجوار الجغرافي ومنها تركيا الا بعد الحرب العالمية الثانية . وذلك نتيجة للتغلغل الشيوعي في دول البلقان وايران ، ولهذا بدأت بالمساهمة مادياً وسياسياً في بعض الدول الاوربية ومنها تركيا من اجل حصر الشيوعية ومنع تسللها الى حوض البحر الابيض المتوسط عن طريق تركيا واليونان ، او الى منطقة الخليج العربي عن طريق ايران والعراق . ولذا فقد طرح مشروع تقديم هذه المساعدات من قبل الرئيس الامريكي السابق ترومان في ٦ نيسان ١٩٤٦ بمناسبة الاحتفال بيوم الجيش الامريكي . انظر للتفاصيل : احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية ، رسالة ماجستير منشورة ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٥ ، ص ص ١٠٨-١١١ .

(٢٢) تشير الارقام الى ان حجم المساعدات الامريكية تصاعدت منذ عام ١٩٤٧- فقد حصلت تركيا حتى عام ١٩٦١ على ١٨٦٢ مليون دولار منها ١٣٩٤ مليون دولار على شكل مساعدات عسكرية والباقي مساعدات اقتصادية انظر : Jerry wayne Milam : Ibid. p.45.

(23) F. H. Arma Oglu: Siyasi Tarih, Ankara, 1977, p.743.

(24) Richard D. Robinson : The First Republic, (Cambridge Harvard University press, 1963) pp 111-115.

(٢٥) فوزي جقماق : ولد في اسطنبول عام ١٨٧٦ ، ويعد من اشهر القادة البارزين ايام حرب الاستقلال التركية ، تولى منصب وزير الدفاع في حكومة انقرة عام ١٩٢٠ ، ومنصب رئيس الوزراء في حكومة المجلس الوطني ١٩٢٠-١٩٢٢ ، وكان من اشد المتحمسين للافكار

المتطرفة الممزوجة بالاتجاه الديني، توفي في اسطنبول عام ١٩٥٠ . للمزيد من التفاصيل انظر: قاسم خلف الجميلي ، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية في تركيا ١٩٢٣-١٩٢٨ ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٨٥ ، ص ١٤١ .

(٢٦) لوسيل دبليوبيفسنر ، ازمة السياسة التركية الخلفية ووجهات النظر واحتمالات التقدم والنجاح ، ترجمة حسن نعمة سعدون ، (بغداد . د. ت) ، ص٣٩ ؛ كذلك

Mustafa Muftoglu : Cumhuriyet Tarihinde Muhim Olaylar, Ankara, 1988, ss. 312-313.

(27) Freyy : Op. Cit. p.112.

(28) Cf. Niyazi Berkes: The Development of Secularism in Turkey (Montreal Mc Gill University press, 1964) p.p 347-349.

(٢٩) جلال بايار : سياسي تركي سابق وثالث رئيس للجمهورية التركية ، ولد في ١٥ أيار ١٨٨٣ في مدينة عمر بيك (Umur bey) بالقرب من بورصة . وكان والده عبد الله فهمي افندي مديراً للمدرسة الثانوية في المدينة وفقيهاً في الوقت نفسه ، دخل بايار المدرسة الفرنسية العالية في بورصة ، ولكنه لم يذهب الى الجامعة ، عمل في البنك الزراعي واصبح اخيراً مديراً لفرع البنك في بورصة عام ١٩٠٧ . بدأ حياته العملية والوظيفية في اعمال الصيرفة ولكنه كان يمضي غالبية اوقات فراغه في العمل في صفوف حركة تركيا الفتاة . وعندما تسلم مصطفى كمال اتاتورك قيادة الجيش التركي في حرب الاستقلال عين بايار مساعداً للقائد العسكري في اقليم ايجة تحت اسم (غالب خوجه Galip Hoca) في عام ١٩٢٢ شغل منصب وزير الاقتصاد فضلا عن عمله وزيراً مختصاً يشرف على اعادة ترتيب وتنظيم قيادة السكان بين تركيا واليونان بعد ان كان قد ارسل بوصفه عضواً الى مؤتمر لوزان في تشرين الثاني ١٩٢٢ ، عاود بايار عمله في الصيرفة عام ١٩٢٤ حيث قام بتأسيس بنك (ايش التركي IS Bank) الذي ما يزال يعد اكبر البنوك الخاصة في تركيا في عام ١٩٢٣ عين مرة اخرى وزيراً للاقتصاد الوطني ، انتخب رئيساً للوزراء في عام ١٩٣٧ وبقي في منصبه حتى عام ١٩٣٩ . اسس بايار الحزب الديمقراطي في ٧ كانون الثاني ١٩٤٦ بعد معارضته الشديدة لقانون الاصطلاح الزراعي الذي اقترحه اينونو عام ١٩٤٥ . اصبح بايار رئيساً للجمهورية حين فاز حزبه فوزاً ساحقاً في الانتخابات التي اجريت في تركيا عام ١٩٥٠ حيث بقي في منصبه حتى انقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠ ، اعتقل وحكم عليه بالاعدام ثم ابدل الحكم بالسجن المؤبد عام ١٩٦١ ، اطلق سراحه عام ١٩٦٦ على اثر سوء حالته الصحية (اصيب بداء السكر وضغط الدم العالي) في عام ١٩٧٤ استعاد بايار حقوقه السياسية جميعها بصفته رئيساً للجمهورية . يعد بايار الاب

الروحي للاحزاب اليمينية . ويوصف في انقرة بانه احد الرموز لنهضة تركيا الحديثة توفي عن عمر يناهز ١٠٤ سنة انظر :

Al-Manac: Aturkish Daily News: Publication Editor ilnur Gevik- Ankara-1986, p.520; Kemal Karpat : Turkey politices the transition to Amulti party system, prineeton univ, press, N.Y.1969, p.408; Almanac: A turkish Daily News, 1982, p.552.

(٣٠) رفيق كورالتان (Rafik Korltan) : ولد في ديريفي Dirrigi عام ١٨٩١ ، وكان قاضياً ومحامياً مرموقاً ومن قيادي حزب الشعب الجمهوري انتخب نائباً عن مقاطعة ابتيل (ICEL) انظر :

Geffery Lewis: Turkey (London, 1955) p. 127.

(٣١) عدنان مندريس (Adnan Menderis) : ولد في مدينة آيدن (Aydin) في عام ١٨٩٩ من اسرة قرية (ملاك اراضي) تعلم في كلية امريكية ومدرسة الحقوق في انقرة ، شارك في المعارضة السياسية ومارس العمل السياسي وهو في الحادية والثلاثين من العمر ، انضم الى حزب الشعب الجمهوري إذ انتخب نائباً عن مقاطعة Aydin وبقي في صفوف حزب الشعب حتى عام ١٩٤٥ اذ طرد منه ، ويعد من مؤسسي الحزب الديمقراطي ، وقد كان يتمتع بشخصية فائقة ويتميز بذكاء حاد مع الفهم العميق ، وقد فهم فلسفة الشعب التركي ولا سيما الفلاح التركي ، ويمتلك خصائص قيادية ، وعندما قرر بايار اتخاذ شكل المعارضة دعا مندريس لمساعدته في هذا المجال ، فاصبح مندريس رئيساً للوزراء بعد فوز الحزب الديمقراطي عام ١٩٥٠ حكم عليه بالاعدام بعد انقلاب ٢٧ آيار ١٩٦٠ حيث نفذ فيه الحكم عام ١٩٦١ . انظر للتفاصيل .

Bernard Lewis: The Emergence of Modren Turkey Oxford Univpress, (London, 1966) p.139 كذلك احمد نوري النعيمي : ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (بغداد ١٩٨٩) ص ٢٤ .

(٣٢) فؤاد كوبرولو (Fuad Koprulu) : ولد في اسطنبول عام ١٨٨٨ ، والده اسماعيل فاضل بك كان قاضياً وسكرتيراً عاماً للمحكمة الجنائية الثانية ، درس الحقوق في اسطنبول بين عامي ١٩٠٨-١٩٠٩ ولكنه لم يحصل على شهادة الحقوق ، مارس عمله مدرساً للادب في مدرسة مرجان الكبير ، اختير استاذاً للتاريخ والادب التركي في جامعة اسطنبول عام ١٩٢٣ ، وعمل استاذاً للتاريخ الدبلوماسي والتاريخ التركي في مدرسة العلوم السياسية في اسطنبول في المدة ١٩٢٣-١٩٢٩ واختير عميداً لكلية الاداب في جامعة اسطنبول عام ١٩٣٤ . دخل معترك الحياة السياسية في عام ١٩٣٥ عندما اختير نائباً عن قارص (Kars) عام ١٩٣٥ وبعد عشر سنوات اصبح نائباً عن حزب الشعب الجمهوري في المجلس الوطني الكبير . طرد كوبرولو من

حزب الشعب في ٢١ ايلول عام ١٩٤٥ إذ شكل مع جلال بايار وعدنان مندريس ورفيق كورالتان الحزب الديمقراطي ، انتخب نائباً عن الحزب في اسطنبول عام ١٩٥٠ . عين وزيراً للخارجية في الوزارة الاولى لمندريس في ٢٢ مايس ١٩٥٠ بقي في هذا المنصب حتى ١٥ نيسان ١٩٥٥ ، حيث تخلى كوبرولو عن الحزب الديمقراطي بسبب خلافاته مع مندريس . اعتقل بعد انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ وارسل الى جزيرة ياس ادا (Yassiada) ولكنه اطلق سراحه في ايلول ١٩٦١ ، توفي في اسطنبول في ٢٨ حزيران ١٩٦٦ ، وله العديد من الكتب في التاريخ والادب التركي . انظر للتفاصيل .

Matin Tamkoc: The Warrior Diplomats Gnardions of the National Secarity and Modernization of Turkey Utah Unir press, (Salt Lake city, 1976) pp 333-339; William Spencer : political Evaluation in Turkey in the Middle East, (philadelphia, 1962) 79.

(٣٣) قدم الاربعة تقريراً الى المجلس الوطني الكبير في ١٢ حزيران ١٩٤٥ سمي تقرير الاربعة (Dortlu Takrir) انتقدوا فيه النظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري وطالبوا بتغيير كل القوانين المنافية للديمقراطية والتي اصدرتها الحكومة ، كما دعوا الى توسيع الحريات الديمقراطية . انظر

Spencer: Op. Cit. P.79.

كذلك فيروز احمد : صنع تركيا ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .

(34) F. Husrav, Tokin: Turk Tarihinde siyasi partiler Ve siyasi Dusuncenin Gelismesi (Istanbul, 1965) S. 78.

(35) Karpat : Op. Cit. P. 169; Mustafa Muftuoglu : A. g. e. ss. 304-311.

(٣٦) طالب حزب النهضة القومي بالانتخابات المباشرة ، وانتخاب رئيس الجمهورية في استفتاء شعبي، والدعوة الى نظام الاقتصاد الحر ، والحد من ملكية الدولة لوسائل الانتاج وفي السياسة الخارجية دعا الى تقوية علاقات تركيا مع الاقطار الاسلامية ولا سيما مع الدول المجاورة لتركيا والحد من ارتباطات تركيا الغربية انظر : Ibid. pp. 138-139.

(37) F. Nalbandoglu: Demokrasi Ve Rejimler politi kasi (Ankara-1950) S.55.

(38) Celal Bayar : Diyorki, (Ankara, 1950) s. 140 .

(39) Tokin : A. g. e. s.78.

(40) F. Tevetoglu: Turkiye'de Sosyalist Ve Komunist Faaliyetlei (Ankara, 1967) s.538.

(٤١) محسن حمزة العبيدي : التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠ ، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ٦٩ .

(42) Karpat : Op. Cit. P. 440. , Tevetoglu: A.g.e. S.547.

(43) Karpat : Op. Cit. P.441.

(٤٤) د. خليل علي مراد : الاحزاب السياسية والمسألة الدينية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠ في د. ابراهيم خليل احمد واخرون : الاسلام والعلمانية ، جامعة الموصل ، مركز الدراسات التركية ، ١٩٩٦ ، ص٧٣ .

(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

(٤٧) قاسم خلف الجميلي : المصدر السابق ، ص١٤٢ ؛ كذلك Mustafa Myftuoglu : A.g.e. s.314.

(٤٨) د. خليل علي مراد : المصدر السابق ، ص٧٣ .

(49) Feroz Ahamad: The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975. (London, 1977) P.370.

(٥٠) د. خليل علي مراد : المصدر السابق ، ص٧٣ .

(٥١) اتخذت حكومة رجب بكر عدة اجراءات لقمع النشاط اليساري في البلاد ، ففي اسطنبول قررت قيادة الادارة العرفية ، اغلاق مراكز وفروع (حزب العمال والفلاحين التركي) و (الحزب الاشتراكي التركي) بعد ان اتهمتهما بانهما يشكلان واجهة من واجهات الحزب الشيوعي التركي المحظور ، كما اغلقت الحكومة مراكز النقابات العمالية والتي اسست واديرت من هذين الحزبين مثل نادي العمال واتحاد نقابات العمال في اسطنبول ، فضلاً عن تعطيل الصحف والمجلات التي كانت تروج لآراء == == تلك الاحزاب منها صحف (كون Gun) ودوست Dost وسس (Ses) . جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د . ك. و. ، تقرير المفوضية الملكية العراقية في انقرة الى وزارة الخارجية العراقية في ١٩٤٦/١٠/٢٢ ملفه ٤٧٣٧ و ١٣٤٠ (اخبار تركيا الداخلية) .

(52) Karpat . Dp-Cit. P.197.

(٥٣) كانت حكومة رجب بكر قد اصدرت في ٧ أيلول ١٩٤٦ قرارات تضمنت فسخ المجال للاستيراد الحر وفتح الابواب امام القطاع الخاص وبخاصة في ميدان التجارة الخارجية وكانت الحكومة تهدف من وراء ذلك توفير البضائع في الاسواق ومن ثم انخفاض اسعارها جراء المنافسة التجارية ولتعزيز مكانة برجوازية المدن الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤدي الى خلق

نوع من التصادم بينها وبين المنتجين المحليين ومن ثم كسب ابناء الريف من الفلاحين والعمال واحداث انقسامات في التركيب الاجتماعي للحزب الديمقراطي المعارض وهذا ما تراجعت عنه حكومة حسن سقا الحكومة التالية لحكومة رجب بكر ... انظر ملف تركيا للاحزاب السياسية ١٩٢٣-١٩٨٤ ترجمة م . ب . م . (بغداد ١٩٨٥) ص٤ ؛ كذلك

Essioglu, Kanil, Siyasi partiler Yassasi (Ankara 1984) S. 188-184; Cuneyt Arcayurek : Demokrasinin ilk XILLARI 1947-1958, (Ankara, 1983) ss. 118-121; كذلك

عماد احمد الجواهري : المبادئ الاتاتوركية والعمل الحزبي في تركيا ١٩٢٣-١٩٦٠ مجلة دراسات عربية، العددان ٨-١٢ حزيران تشرين الاول (بيروت ١٩٨٢) ص ١٠٢ وما بعدها .

([54]) Karpat : Op. Cit. pp. 191-192 .

([٥٥]) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام . د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٣٧ ، و١٤٠ في١٩٤٧/٧/١١ .

([٥٦]) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٣٧ ، و ٩٥ في ١٩٤٧/٩/١١ ، الوضع السياسي في تركيا .

([٥٧]) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٣٧ ، و ٩٢ في ١٩٤٧/١٠/١٨ . كذلك Cuneyt Arcayurek : Demokrasinin, A.g.e. ss. 130-133.

([٥٨]) كما دعا الى الاستمرار في السير على تشجيع القطاع الخاص ، والحد من اشراف الدولة على الاقتصاد ، وفسح المجال امام الحريات الديمقراطية . انظر Feroz ahmed : The Turkish Experiment, pp.22-28

([٥٩]) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٣٧ و٧٥٠ في ١٩٤٨/٤/٦ حزب معارض في تركيا .

([٦٠]) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٣٧ ، و٥٠٠ في ١٩٤٨/٥/١٠ .

([٦١]) اكد حزب الامة على الحرية الدينية ، وطالب بتوسيع حصص الدروس الدينية في المدارس والاهتمام بالتاريخ العثماني وسيرة ابطاله وعد الدين والتاريخ الدعامتين الأساسيتين للفكرة القومية التركية الجديدة . انظر : جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٣٧ ، و ٦٠ في ١٩٤٨/٩/١٢ . وكذلك طلال يونس الجليلي :

التيار الاسلامي في الحياة السياسية التركية ١٩٤٥-١٩٨٣ ، رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية ، جامعة الموصل عام ١٩٩٩ ، ص ٥٠.

(٦٢) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في اسطنبول ، ملفه ٢٧٣٨ و ٣٦ في ١٩٥٠/٥/٢٨ (الانتخابات في تركيا) كذلك M.Cezar: Tarih, Cilt- III (Istanbul 1950) S.215 وجريدة الاهرام القاهرية في ١٩٥٠/٥/١٦ .

* كانت الوعود التي قطعها الحزب الديمقراطي في الحرية وراء اعطاء الجموع من ابناء القرى والارياف اصواتهم له اما التجار وكبار الرأسماليين فقد اعطوا اصواتهم الى الحزب الديمقراطي لاسباب عديدة كان من بينها انتماء ابناء هذه الشرائح الى الاقليات الدينية والقومية كالارمن واليونانيين ويهود الدونمة وهؤلاء كانوا غير مرتاحين لسياسة حزب الشعب الجمهوري الاقتصادية . انظر محسن حمزة العبيدي ، المصدر السابق ، ص١٠٣ ، كذلك ساجلاد كيدر : تركيا الحديثة في كتاب تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، ترجمة سامي الرزاز (بيروت ، مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٥) ص٣٣ .

(٦٣) جريدة الاتحاد الدستوري (العراقية) ١٩٥٠/٦/٦ كذلك
S.S. Aydemir. Ikinci Adam, Cilt 1-3 (Istanbul, 1967) C.2 SS-23-33.

(٦٤) جريدة الاهرام (المصرية) ١٩٥٠/٥/١٩ و١٩٥٠/٥/٢٣ ؛ كذلك : Cuneyt Arcayurek Demokrsinin, A. g. e. , ss. 164-166, Ve ss. 184-187.

(٦٥) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٣٨ و٩٦ في ١٩٥٠/٥/٢٤ .

(٦٦) جريدة الاتحاد الدستوري (العراقية) ١٩٥٠/٥/١٧ .

(٦٧) حققت تركيا في عهد الديمقراطيين انجازين كبيرين في سياق جهودها الدبلوماسية باتجاه الغرب ، الاول قبولها عضواً كاملاً في حلف الناتو عام ١٩٥٢ وارسال فرقة تركية للقتال نيابة عن الامم المتحدة عام ١٩٥٥ ، وهكذا استطاعت تركيا الاصطفاف رسمياً مع الغرب . انظر فرانك تاجو : المصدر السابق ، ص٣ ؛ كذلك بيرج بيربير وغلو ، المصدر السابق ، ص١٢١ .

(٦٨) اكدت حكومة مندريس في برنامجها " الاخذ بجميع الاحتياطات لتمكين المشروع الخاص قانونياً وفعلياً من القيام بواجباته وذلك لإيجاد الظروف الخاصة للاستفادة الى حد بعيد من المشاريع الاجنبية ولحماية الانتاج من التأثيرات الضارة للدولة وعلى هذا الاساس يجب علينا الحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية الى ابعد الحدود ،== == وان تدخل الدولة في هذه المشاريع يكون استثناء ولضرورات عامة " . انظر : احمد نوري النعيمي : تركيا وحلف شمال الاطلسي (عمان ، ١٩٨١) ص ص ١٠٣-١٠٥ .

(٦٩) مصطفى الزين : اتاتورك وخلفاؤه ، ط١ (بيروت ١٩٨٢) ص٢٨٨.

(٧٠) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، تقرير شهر كانون الاول ١٩٥٤ ، ملفه ٢٧٤٢ و١٠ في ١٩٥٥/٥/١ .

(٧١) عماد الجواهري : توجيه سياسة الاصلاح الزراعي في تركيا ١٩٢٣-١٩٨٠ مجلة (دراسات تركية) العدد ٢ ، السنة الاولى ، كانون الاول ١٩٩١ ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ص٤٣ .

(72) Intelligence Report : Department of State No7745 June, 27,1958, The Turkish Economy patterns, perspectives and paraspect, The Report prepared by: Division of Research and Analysis for Near East South Asia and Africa.

(٧٣) بيرج بيربير وغلو : المصدر السابق ، ص١٤٨ .

(74) Intelligence Report: Department of State No.7745, Op. Cit. p.1.

(٧٥) الامم المتحدة ، التطورات الاقتصادية في الشرق الاوسط ١٩٤٥-١٩٥٤ (نيويورك ١٩٥٥) ص١٩٤ .

(76) Y. Sertel: Turkiye de lierici, Akimlar yayinlari (Istanbul, 1969) S.77.

(٧٧) فعلى سبيل المثال تم تزويد ملاكي الاراضي مع بداية ١٩٥٤ بأربعين الف جرار وتلقى ملاكو الاراضي والفلاحون ٢٦٣.٠٠٠ طن من البذور المنتقاة و ٧٤.٠٠٠ طن من الاسمدة وقدمت قروضاً بلغت عام ١٩٦٠ (مليارين و٣٩٢ مليون ليرة .) A.g.e.78 كذلك بيرج بير بير وغلو : المصدر السابق ، ص١٤٨.

(٧٨) ساجلار كيدر : المصدر السابق ، ص٣٣ .

(٧٩) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و: تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، تقرير شهر ايلول ١٩٥٢ ، ملفه ٢٧٤٠ و٥١ في ١٩٥٢/١٠/١١ . كذلك الامم المتحدة : المصدر السابق ، ص٢٠٦ .

(٨٠) الامم المتحدة : المصدر السابق ، ص٢٠٦ .

(81) Intelligence Report: Department Op. Cit. p.2.

(82) Ibid. p.3 .

(٨٣) كانت ميزانية تركيا قد ارهقت بسبب مشاريع الحكومة التركية لاعادة بناء القوات المسلحة وتحديثها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك ان المدة ١٩٤٥-١٩٤٦ كانت حرجة بالنسبة لتركيا ، فقد اقام السوفيت حكومات موالية لموسكو في رومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا ، ونجح

السوفيت بمساندة الجمهورية الكردية المستقلة (جمهورية مهاباد) في القسم الشمالي الغربي من ايران ورفضوا سحب قواتهم بموجب قرارات مؤتمرات يالطا وطهران وبوتسدام انظر ارشيف وزارة الخارجية / ملفات سياسية / ملفه ٩٦٨ الحكم العسكري في تركيا ومستقبله . ص٣ .

(٨٤) لقد ادت هذه المعونات الى خلق مشكلة جديدة وهي العجز في الميزان التجاري وذلك لان المعونات كانت مشروطة بشراء البضائع من البلدان المانحة لها مما زاد في نسبة الاستيراد ، دافيد كوشنير : تركيا تغيرات اجتماعية سياسية ، مجلة اسكير احوديت ، مجلة الجيش الاسرائيلي ، العدد الصادر في كانون الاول ١٩٨٠ ، ترجمة م.ب.م (بغداد د.ت) ص ص ٨-٩ .

(٨٥) اتجاهات التجارة الخارجية التركية ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات (بغداد ، ١٩٨٢) العدد ٢ ، ص٤٣ .

(86) Feroze Ahmad: Op. Cit. p.365.

(٨٧) لوسيل دبليوبيفسنر : المصدر السابق ، ص٢٤ .

(٨٨) تم فرض قيود على عملية دخول العمالة التركية الى اوربا مما قلل عدد الاتراك المهاجرين الى اوربا من ١٠٠ الف الى ١١ الف سنوياً انظر : ديفيد تونج : مشكلة البطالة المتزايدة المضخمة في تركيا ، الملف الاول ، ترجمة م.ب.م. (بغداد د.ت) ص٧ .

(89) Turkiyede Toblamsal Ve Ekonmik Gelismenin 5 oyili S.478.

كذلك لوسيل دبليو بيفسنر : المصدر السابق ، ص٢٥ .

(90) Don Pertze: The Middle East Today Edition, Rubishers (New York, 1981) p.189.

(٩١) عرفت هذه المناطق بمدن الصفيح او علب الليل (Geese condo) للمزيد من التفاصيل انظر . بيرج بير بيروغلو : المصدر السابق ، ص ص ١٣٨-١٤٠ .

(92) Ferouz Bahram pour: Turkey political and Social Trans Formation (Brooklyn, N.p. The Gaussousins 1967) p.34.

(93) J.C. Hurewitz : Middle East politics the Military Dimension (London, 1964) P.214.

(94) Ibid. p.215.

(٩٥) فقد انخفض مستوى دخل الفرد الواحد وهبط مستوى معيشة العامل بشكل كبير بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ، وزيادة عبء الضرائب غير المباشرة انظر :

Intelligence Report Department of State No. 7101. p.8.

* اعتمد الباحث في اعداد هذا الجدول

اوزي محمد : تركيا في ازمة بعض التناقضات في استراتيجية التنمية الكمالية ، المجلة الدولية لدراسات الشرق الاوسط (انترناشنال جورنال اوف ميدل ايست ستديز) م ١٥٠ ، العدد ١ شباط ، ١٩٨٣ . ارشيف وزارة الخارجية برقم 15/1983/8/23.T.E.319151 ترجمة م. ب. م. سلسلة الدراسات الاقتصادية ، ملفه ١٥٧٠ .

(٩٦) جورج اس هارس ، دور الجيش في السياسة التركية ، مجلة الشرق الاوسط ، المجلد ١٩ ، ج١ ، لندن، ١٩٦٥ ، ص ٥٦ .

(٩٧) اندرو فنكل واخرون ، المصدر السابق ، ص ٧١ .

(98) Intelligence: Report : Department of State no. 7745. P.9.

(٩٩) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و. ، تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٣٨ و٢٩ في ١٩٥٠/٦/١٧ . كذلك :

Howard A. Reed: Revival of Islam in Secular Turkey The Middle East Journal, Vol. 8. No.3, 1954, p.273.

(١٠٠) عبد الجبار قادر غفور : " الديانة والطرق الصوفية " في د. ابراهيم خليل العلاف واخرون ، تركيا المعاصرة (الموصل ، ١٩٨٧) ص٩٣ .

(١٠١) والتر وايكر : تركيا والشرق الاوسط ، مجلة ميدل ايست ريفيو ، ربيع ١٩٨٥ ، الولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة م.ب.م. ، ص٦ ، ارشيف وزارة الخارجية .

* ومنها الحركة البكتاشية والمولوية والنقشبندية والتيجانية ، ولم يقتصر انتشار هذه الطرائق على المناطق الريفية فحسب بل اصبحت لها فروع في المدن الكبرى مما ادى الى تقوية نفوذ علماء الدين . انظر للتفاصيل : طلال الجليلي : التيار الاسلامي ، المصدر السابق ، ص ٦٣وما بعدها.

(١٠٢) لنشوفسكي : المصدر السابق ، ص٢٠٨ .

(١٠٣) تنسب الحركة النورسية الى بديع الزمان سعيد النورسي ، الذي كتب العديد من المقالات والدراسات وهاجم مبدأ العلمانية ، انظر للمزيد من التفاصيل : طالب ألب " بديع الزمان والحركة النورسية " في ندوة اتجاهات الفكر الاسلامي المعاصر المنعقدة في البحرين ٢٢-٢٥ شباط ١٩٨٥. مطبعة التربية العربي لدول الخليج العربي ، ص١٢٥ . كذلك محسن عبد الحميد ابراهيم ، النورسي الرائد الاسلامي الكبير (بغداد ، ١٩٨٧) .

(١٠٤) هشام رشيد حويش ، " نشاط الاحزاب والتيارات الدينية في تركيا " وكالة الانباء العراقية ، قسم المعلومات (بغداد ، ١٩٨٠) ص٦٠.

(١٠٥) اوقفت الحكومة صاحب جريدة (يني سوز) أي (الصوت الجديد) الصادرة في اسطنبول في ايار ١٩٥١ لنشره مقالاً عن الشيوعية بعنوان (ياعمال العالم اتحدوا) انظر : جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و.: تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٣٩ و٧٥ في ١٩٥١/٥/٢٧ .

(١٠٦) مصطفى الزين ، المصدر السابق ، ص ص ٢٨٤-٢٨٥ .

(107) Jerry Wayne Milam : Op. Cit. p.50.

(108) Frey Frederik: Patterins of Elite in Turkey Middle East (U.S.A., 1975) p.78.

(١٠٩) حاولت عدد من الحركات الدينية الطعن في شخص اتاتورك واهانة تماثيله ، جمهورية العراق، وزارة الاعلام . د.ك.و. تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٤١ و٣٣ في ١٩٥٣/٧/١٠ .

(١١٠) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و. تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٤٣ و ٤٦ في ١٩٥٥/٢/١.

* منذ بداية الخمسينات نشأت داخل صفوف الحزب الديمقراطي اتجاهات اسلامية ، فقد قام عدد من اعضاء الحزب في قونيا بتقديم مذكرة طالبوا فيها احلال الطربوش بدل القبعة الاوربية ، واعادة استعمال الحجاب ونبذ الحروف اللاتينية واعادة استخدام الاحكام الشرعية في المعاملات مع اباحة تعدد الزوجات ، الا ان هذه الاقتراحات رفضت من قبل قيادي الحزب الديمقراطي ولغرض المحافظة على بنية الحزب الفكرية فقد قام الحزب في اوائل عام ١٩٥٣ بطرد عدد من النواب من المجلس الوطني التركي الكبير بسبب ميولهم الاسلامية . انظر : طلال الجليلي ، التيار ، المصدر السابق ، ص٥٦ . كذلك

George Linc Zowski: Political Elite in The Middle East (U.S.A. 1975) p.142;
Frey Frederik : Op. Cit. p.142.

(١١١) د. ابراهيم خليل احمد العلاف وآخرون : تركيا المعاصرة (الموصل ، ١٩٨٧) ص ص ١٦٦-١٦٧ .

(112) Aydemir: A.g.e. S116.

(113)A.g.e. S.117.

(١١٤) جمهورية العراق ، وزارة الاعلام ، د.ك.و. تقارير المفوضية العراقية في انقرة ، ملفه ٢٧٤١و٣٣ في ١٩٥٣/٧/٢٠ .

(١١٥) فيروز احمد : النفوذ الاسلامي في تركيا في نوبارهوفسبيان وآخرون ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، اعداد سامي الرزاز وغانم بيبي ، ط١،(بيروت ١٩٨٥) ، ص١٣١ .

(١١٦) نشرت صحيفة روز اليوسف كاريكاتير ساخر صورت فيه الرئيس التركي جلال بايار بصفته كلباً يلعق احذية الامريكان والفرنسيين والبريطانيين ، اما صحيفة الاخوان المسلمين (الدعوة) فقد ذهبت ابعد من هذا عندما اطلقت على تركيا تسمية (اسرائيل الثانية) وطالبت بتدميرها . انظر : Jerry Wayne Milam: Op. Cit. p.51 .